منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

ج٦٣/ وثيقة معلومات/٨
١٤ أيار/ مايو ٢٠١٠
A63/INF.DOC./8

الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل

بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية تتشرف المديرة العامة بأن تحيل إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والستين التقرير المرفق الذي وضعته وزارة الصحة بالجمهورية العربية السورية.

وبالإضافة إلى التقرير تلقت الأمانة خططاً مفصلّة لبناء المراكز الصحية.[١]

١ يمكن الحصول عليها عند الطلب.

الملحق

الواقع الصحي في الجولان السوري المحتل

١- لتزويد المنظمة بما يتوفر لدى وزارة الصحة من دراسات حول جدوى المنشآت الصحية المطلوب بناؤها في الجولان السوري المحتل وكذلك طبيعة وماهية المساعدات الفنية الصحية التي يحتاجها المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل، نشير إلى ما يلي:

٢- فيما يتعلق بالجانب الصحي، مازال السكان السوريون في الجولان السوري المحتل يعانون من مشاكل عدة تتعلق بأوضاعهم الصحية، ولذلك صلة وثيقة بانتمائهم لوطنهم الأم سوريا ورفضهم الهوية الإسرائيلية، كما أن ما يتعرض له السكان العرب السوريون في الجولان السوري المحتل من ممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمر لا يمكن تجاهله وهو يتعارض مع أبسط حقوقهم في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

٣- ويتعذر تلقي العلاج للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل إلا لمن يحمل الهوية الإسرائيلية أو من لديه ضمان صحي. إضافة لفرض رسوم مرتفعة على سكان الجولان السوري المحتل لقاء الفحوص الطبية وأجور الاستشفاء وأقساط التأمين الصحي والتي تتجاوز مداخيلهم المحدودة.

٤- كما أن القرى السورية في الجولان السوري المحتل تعاني من نقص حاد في المراكز الصحية ومراكز الإسعاف الأولي والعيادات الطبية المتخصصة، إضافة إلى نقص الأطباء بشكل عام والأطباء الاختصاصيين بشكل خاص، علماً بأن حكومة الجمهورية العربية السورية بذلت جهوداً حثيثة ولاتزال من خلال اتصالاتها مع المنظمات الدولية الإنسانية العاملة في مجال الصحة من أجل إقامة مراكز صحية في الجولان السوري المحتل ومستشفى تخصصي تحت إشراف الهلال الأحمر السوري لمساعدة السكان السوريين في الجولان السوري المحتل وتخفيف معاناتهم جراء الممارسات اللاإنسانية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

٥- إن المعاناة الصحية في الجولان السوري المحتل واضحة تماماً حيث لا يوجد مراكز صحية متكاملة تقدم الخدمات للسكان في الجولان السوري المحتل، مما يضطر السكان إلى الحصول على خدمات الإسعاف والمشافي من صفد في فلسطين المحتلة، كما توجد بلاغات عن انتشار أمراض معينة، لاسيما القصور الكلوي وعدم كفاية التغطية المتاحة للمرضى المصابين والذين يحتاجون إلى غسل الكلى بشكل مستمر.

٦- **معاناة المعتقلين السوريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، الذين يتعرضون كغيرهم من المعتقلين العرب لأقصى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وشروط الاعتقال غير الإنسانية التي تجعلهم عرضة للكثير من الأمراض، مما أدى إلى تدهور صحة عدد منهم ومنهم من توفي في سجون الاحتلال دون تقديم أي عون طبي لهم، لذلك فإننا نحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن أي سوء قد يتعرض له المعتقلون السوريون في الجولان السوري المحتل وما قد ينتج عن ذلك، وإننا هنا ندعو المجتمع الدولي لممارسة الضغط على إسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال للالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف بهذا الشأن، كما طالبت بذلك مئات القرارات الدولية وآخرها قرار مجلس حقوق الإنسان الذي اعتمد في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٠.[١]

١ القرار A/HRC/REC/13/5.

٧- إن خطر **الألغام الإسرائيلية على سكان الجولان السوري** هو خطر دائم وحقيقي، وهي ألغام منتشرة في كل مكان بالجولان السوري المحتل ومزروعة ضمن الحقول والمراعي التابعة لأهالي المناطق المجاورة للقرى السورية المحتلة في الجولان السوري المحتل، وهي تحد من حركة السكان السوريين وتحصد أرواح العديد من المزارعين وأطفالهم ومواشيهم.

٨- أما عن **دفن النفايات النووية** فهو خطر يهدد السكان السوريين في الجولان السوري المحتل، ليس على المدى المنظور فحسب وإنما على مدى السنين، عندما تبدأ الحاويات الزجاجية والغرف الإسمنتية المسلحة ونتيجة للظروف المناخية والطبيعية بالتصدع وبالتالي تسرب مادة اليورانيوم المنضب، حيث ثبت أن إسرائيل قامت باستخدام قطعة أرض شاسعة بمحاذاة خط الفصل لدفن النفايات النووية وهي لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة الخارجية. وأن هذه المخاوف أثيرت بالصحافة الإسرائيلية نفسها ومن أعضاء الكنيست الإسرائيلي.

٩- وفي مجال **التعليم العالي** فإن سلطات الاحتلال لا تمنح الرخص للأطباء والصيادلة السوريين لممارسة عملهم بالجولان السوري المحتل مما يدفعهم للهجرة، كما لا تتيح للطلاب إمكانية إتمام تحصيلهم الجامعي ودخولهم لبعض الفروع كالطب وطب الأسنان والصيدلة ما لم يقبلوا بالاحتلال وبحمل الجنسية الإسرائيلية عدا عن الرسوم المرتفعة والشروط التعجيزية الأخرى لقبول الطلاب بالجامعات. أما بالنسبة للمواطنين الذين درسوا في الجامعات السورية فإن معادلة شهاداتهم والعمل بموجبها يعتبر ضرباً من المستحيل.

١٠- ومن **الناحية البيئية** فإن سلطات الاحتلال تحرم المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من الاستفادة من مياه الجولان وتسرق هذه المياه لصالح المستوطنات القريبة وبالتالي تحرم المواطنين السوريين من حقهم في الوصول إلى مواردهم المائية وتفرض عليهم تدابير وسياسات تحد من وصولهم إلى الأرض والمياه، مما انعكس بصورة سلبية على الحياة المعيشية للمواطنين. هذا غيض من فيض للممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل من الناحية الصحية وهي جزء من سياسة استيطانية تصيب كافة مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المساعدة التقنية المطلوبة ذات الصلة بالصحة

١١- فما يلي بيان المساعدة التقنية المطلوبة.

- السعي مع الجهات والمنظمات الدولية للتدخل في تقديم الخدمات الصحية ضمن أراضي الجولان السوري المحتل خصوصاً وأن كافة القرارات الدولية ذات الصلة تعتبر المواطنين في الجولان السوري المحتل مواطنين سوريين تحت الاحتلال وفقاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

- السعي مع من يلزم لتفعيل مشروع بناء المراكز الصحية في الجولان السوري المحتل حيث إن الدراسات الفنية جاهزة وهي مترجمة للغة الإنكليزية، وتتضمن بناء أربعة مراكز صحية في (مجدل شمس – بقعاتا – عين قنية – الغجر).

- السعي مع الجهات والمنظمات الدولية المعنية في الإشراف على بناء مؤسسات صحية في قرى الجولان السوري المحتل وتجهيزها بمستلزمات عملها والتي يمكن تزويدها بكادر من الأطباء الذين أنهوا دراساتهم في الجامعات السورية وعادوا إلى قراهم في الجولان السوري المحتل. حيث إن إحداث مؤسسات صحية سوف يمكن السكان السوريين في الجولان السوري المحتل من الحصول على الرعاية والخدمات الصحية اللازمة والتي هي حق أساسي لكل البشر.

- سعي منظمة الصحة العالمية أو اليونيسيف أو أية جهة دولية لإجراء دراسة متكاملة عن الواقع الصحي في الجولان السوري المحتل مع دراسة انتشار الأمراض في قراه.

= =